نظرية الضغط التركيبي المعرفي التأصيلي الموثوق الانفتاحي

النسخة العامة - ROFSC-G

النسخة العامة المفصولة عن تلخيص الكتب: من أي مادة معرفية إلى هندسة معرفة لا تضيع ولا تهلوس ولا تختزل

إنجاز وتركيب: زهير مساعف

نسخة V3-GENERAL KB - 240 صفحة - يونيو 2026

قاعدة معرفة عامة لا تشترط وجود كتاب، بل تعمل على كل مادة معرفية: سؤال، نظرية، مجال، قرار، نموذج، مشروع، أو برنامج بحثي.

تنبيه تأسيسي: من قاعدة تلخيص إلى قاعدة معرفة عامة

حدود النسخة العامة ومبدأ عدم الادعاء

هذه النسخة تفصل النظرية عن تلخيص الكتب. فالكتاب لم يعد هو المدخل الإلزامي، بل صار حالة واحدة ضمن حالات كثيرة. المدخل الجديد هو الكيان المعرفي: كل شيء يحمل دعوى أو حجة أو قرارا أو احتمالا أو نموذجا أو سؤالا يمكن ضغطه تركيبيا إذا عرفت حدوده ورتبته ومخاطره.

المبدأ الأعلى أن الضغط التركيبي لا يمنح عصمة ولا إحاطة مطلقة. وظيفته أن يمنع الخداع المنهجي: لا يدعي ما لم يتحقق، لا يخلط الرتب، لا ينسب التركيب إلى المصدر، لا يخفي الجهل، ولا يغلق السؤال قبل أوانه.

> الجهل المصرح به داخل النظام معرفة نافعة؛ أما العلم المدعى بلا رتبة ولا حد فهو أصل الضياع.

المستوى	معناه العام	خطره إن غاب
المصدر	أثر الدعوى أو سببها	هلوسة أو نسبة زائفة
الرتبة	درجة الثقة	خلط اليقين بالاحتمال
الحد	مجال الصلاحية	تعميم قاتل
السؤال	ما يفتح المراجعة	جمود أو إغلاق زائف

- لا يحتاج النظام إلى كتاب كي يعمل.
- لا ينتج حكما نهائيا بلا بطاقة دعوى.
- كل معرفة تضغط يجب أن تبقى قابلة للفك والمراجعة.
- الموثوقية ليست وعدا نفسيا بل بنية تشغيل.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الفهرس التنفيذي للنسخة العامة

240 صفحة في 12 بابا وملحقات تشغيلية

يتوزع الكتاب إلى اثني عشر بابا: الانفصال عن تلخيص الكتب، الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية، الضغط التركيبي، R-QMCD العام، الموثوقية العلمية، عدم الضياع، عدم الهلوسة، عدم الاختزال، الكفاءة التركيبية، الكفاءة السؤالية الانفتاحية، المحاكم والتطبيقات، ثم البروتوكول النهائي.

كل باب يبني طبقة من المعمارية العامة. لا يوجد باب للشرح المجرد؛ كل باب ينتهي بأدوات وقوالب ومحاكم ومعايير تجعل النظرية قابلة للتشغيل على أي مجال.

الباب	وظيفته
3-1	فصل النظرية عن الكتاب وبناء الكيان المعرفي والضغط
5-4	تأسيس السؤال والموثوقية والرتب
8-6	مقاومة الضياع والهلوسة والاختزال
10-9	رفع التركيب والانفتاح السؤالي
12-11	محاكم، تطبيقات، بروتوكول نهائي

- الهدف: قاعدة عامة لا تستعبدها مادة واحدة.
- المخرج: معرفة مضغوطة موثوقة قابلة للفك.
- الشرط: تقرير مخاطر قبل كل تسليم.
- الخاتمة: قوانين وقوالب وبطاقة تقييم وبرنامج بحثي.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 1

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: قرار عملي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الموضوع هنا ليس كتابا بعينه، بل أي كيان معرفي: سؤال، مجال، قرار، نموذج، سياسة، تجربة، ملف، أطروحة، مناظرة، أو مشروع بحثي. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على قرار عملي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 2

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الانفصال لا يعني إلغاء خبرة التلخيص، بل تجريدها إلى قوانين عامة: حفظ البنية، تعيين الرتبة، كشف المصدر، محاكمة الخطر، وفتح السؤال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محاكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 3

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يرصد نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. كل مادة معرفية لها متن ظاهر ومتن حاكم: الظاهر هو المعلومات، والحاكم هو السؤال الذي ينظمها والحدود التي تمنعها من الكذب. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 4

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يولد موقف فقهي داخل النظرية العامة. الموضوع هنا ليس كتابا بعينه، بل أي كيان معرفي: سؤال، مجال، قرار، نموذج، سياسة، تجربة، ملف، أطروحة، مناظرة، أو مشروع بحثي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 5

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على ينقل خريطة مجال داخل النظرية العامة. الانفصال لا يعني إلغاء خبرة التلخيص، بل تجريدها إلى قوانين عامة: حفظ البنية، تعيين الرتبة، كشف المصدر، محاكمة الخطر، وفتح السؤال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائمًا في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 6

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يرتب بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. كل مادة معرفية لها متن ظاهر ومتن حاكم: الظاهر هو المعلومات، والحاكم هو السؤال الذي ينظمها والحدود التي تمنعها من الكذب. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 7

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يضغط مناظرة داخل النظرية العامة. الموضوع هنا ليس كتابا بعينه، بل أي كيان معرفي: سؤال، مجال، قرار، نموذج، سياسة، تجربة، ملف، أطروحة، مناظرة، أو مشروع بحثي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 8

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الانفصال لا يعني إلغاء خبرة التلخيص، بل تجريدها إلى قوانين عامة: حفظ البنية، تعيين الرتبة، كشف المصدر، محاكمة الخطر، وفتح السؤال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محاكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 9

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يرصد مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. كل مادة معرفية لها متن ظاهر ومتن حاكم: الظاهر هو المعلومات، والحاكم هو السؤال الذي ينظمها والحدود التي تمنعها من الكذب. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 10

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يولد سؤال بحثي داخل النظرية العامة. الموضوع هنا ليس كتابا بعينه، بل أي كيان معرفي: سؤال، مجال، قرار، نموذج، سياسة، تجربة، ملف، أطروحة، مناظرة، أو مشروع بحثي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 11

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على ينقل قرار عملي داخل النظرية العامة. الانفصال لا يعني إلغاء خبرة التلخيص، بل تجريدها إلى قوانين عامة: حفظ البنية، تعيين الرتبة، كشف المصدر، محاكمة الخطر، وفتح السؤال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 12

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يرتب تحليل سياسي داخل النظرية العامة. كل مادة معرفية لها متن ظاهر ومتن حاكم: الظاهر هو المعلومات، والحاكم هو السؤال الذي ينظمها والحدود التي تمنعها من الكذب. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 13

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يضغط نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. الموضوع هنا ليس كتابا بعينه، بل أي كيان معرفي: سؤال، مجال، قرار، نموذج، سياسة، تجربة، ملف، أطروحة، مناظرة، أو مشروع بحثي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 14

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء موقف فقهي داخل النظرية العامة. الانفصال لا يعني إلغاء خبرة التلخيص، بل تجريدها إلى قوانين عامة: حفظ البنية، تعيين الرتبة، كشف المصدر، محاكمة الخطر، وفتح السؤال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم

محاكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 15

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يرصد خريطة مجال داخل النظرية العامة. كل مادة معرفية لها متن ظاهر ومتن حاكم: الظاهر هو المعلومات، والحاكم هو السؤال الذي ينظمها والحدود التي تمنعها من الكذب. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 16

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يولد بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الموضوع هنا ليس كتابا بعينه، بل أي كيان معرفي: سؤال، مجال، قرار، نموذج، سياسة، تجربة، ملف، أطروحة، مناظرة، أو مشروع بحثي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 17

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على ينقل مناظرة داخل النظرية العامة. الانفصال لا يعني إلغاء خبرة التلخيص، بل تجريدها إلى قوانين عامة: حفظ البنية، تعيين الرتبة، كشف المصدر، محاكمة الخطر، وفتح السؤال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائمًا في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الأول: الانفصال عن تلخيص الكتب وبناء النظرية العامة - صفحة 18

تحويل النظرية من أداة قراءة كتب إلى حاكمية عامة لكل معرفة: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يرتب تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. كل مادة معرفية لها متن ظاهر ومتن حاكم: الظاهر هو المعلومات، والحاكم هو السؤال الذي ينظمها والحدود التي تمنعها من الكذب. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 1

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: سؤال بحثي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الوحدة المعرفية ليست فقرة ولا معلومة، هي علاقة بين دعوى ودليل وحدود وسؤال ومجال أثر. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على سؤال بحثي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 2

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يفكك قرار عملي داخل النظرية العامة. كل حقل يمكن تحويله إلى وحدات: دعوى، سبب، قرينة، اعتراض، قرار، تطبيق، فشل، سؤال لاحق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 3

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم تحليل سياسي داخل النظرية العامة. حين لا يوجد كتاب تصبح الخريطة أهم من النص: نحدد موضوع المعرفة وحدوده وطبقاتها قبل إنتاج أي ضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 4

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يفتح نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. الوحدة المعرفية ليست فقرة ولا معلومة؛ هي علاقة بين دعوى ودليل وحدود وسؤال ومجال أثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 5

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يميز موقف فقهي داخل النظرية العامة. كل حقل يمكن تحويله إلى وحدات: دعوى، سبب، قرينة، اعتراض، قرار، تطبيق، فشل، سؤال لاحق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 6

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يقيس خريطة مجال داخل النظرية العامة. حين لا يوجد كتاب تصبح الخريطة أهم من النص: نحدد موضوع المعرفة وحدوده وطبقاتها قبل إنتاج أي ضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 7

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يضبط بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الوحدة المعرفية ليست فقرة ولا معلومة؛ هي علاقة بين دعوى ودليل وحدود وسؤال ومجال أثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 8

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يفكك مناظرة داخل النظرية العامة. كل حقل يمكن تحويله إلى وحدات: دعوى، سبب، قرينة، اعتراض، قرار، تطبيق، فشل، سؤال لاحق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 9

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يحاكم تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. حين لا يوجد كتاب تصبح الخريطة أهم من النص: نحدد موضوع المعرفة وحدوده وطبقاتها قبل إنتاج أي ضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 10

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يفتح مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الوحدة المعرفية ليست فقرة ولا معلومة؛ هي علاقة بين دعوى ودليل وحدود وسؤال ومجال أثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 11

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يميز سؤال بحثي داخل النظرية العامة. كل حقل يمكن تحويله إلى وحدات: دعوى، سبب، قرينة، اعتراض، قرار، تطبيق، فشل، سؤال لاحق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 12

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يقيس قرار عملي داخل النظرية العامة. حين لا يوجد كتاب تصبح الخريطة أهم من النص: نحدد موضوع المعرفة وحدوده وطبقاتها قبل إنتاج أي ضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 13

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يضبط تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الوحدة المعرفية ليست فقرة ولا معلومة؛ هي علاقة بين دعوى ودليل وحدود وسؤال ومجال أثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 14

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يفكك نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. كل حقل يمكن تحويله إلى وحدات: دعوى، سبب، قرينة، اعتراض، قرار، تطبيق، فشل، سؤال لاحق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 15

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم موقف فقهي داخل النظرية العامة. حين لا يوجد كتاب تصبح الخريطة أهم من النص: نحدد موضوع المعرفة وحدوده وطبقاتها قبل إنتاج أي ضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 16

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يفتح خريطة مجال داخل النظرية العامة. الوحدة المعرفية ليست فقرة ولا معلومة؛ هي علاقة بين دعوى ودليل وحدود وسؤال ومجال أثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 17

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يميز بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. كل حقل يمكن تحويله إلى وحدات: دعوى، سبب، قرينة، اعتراض، قرار، تطبيق، فشل، سؤال لاحق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني: الأنطولوجيا العامة للوحدة المعرفية - صفحة 18

ما الذي نضغطه حين لا يكون لدينا كتاب؟: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يقيس مناظرة داخل النظرية العامة. حين لا يوجد كتاب تصبح الخريطة أهم من النص: نحدد موضوع المعرفة وحدوده وطبقاتها قبل إنتاج أي ضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 1

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: مشكلة هندسية

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الضغط التركيبي لا ينقص الحجم فقط؛ يعيد توزيع الكثافة حول مركز حاكم يمنع التفكك. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على مشكلة هندسية فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 2

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يرصد سؤال بحثي داخل النظرية العامة. المعرفة المضغوطة الصالحة قابلة للفك: تستطيع العودة منها إلى دعاوى، أدلة، اعتراضات، حدود، وأسئلة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 3

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يولد قرار عملي داخل النظرية العامة. كل ضغط لا ينتج قابلية فحص ليس ضغطا علميا؛ هو زخرفة موجزة أو شعار ذكي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 4

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على ينقل تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الضغط التركيبي لا ينقص الحجم فقط؛ يعيد توزيع الكثافة حول مركز حاكم يمنع التفكك. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 5

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يرتب نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. المعرفة المضغوطة الصالحة قابلة للفك: تستطيع العودة منها إلى دعاوى، أدلة، اعتراضات، حدود، وأسئلة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 6

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يضغط موقف فقهي داخل النظرية العامة. كل ضغط لا ينتج قابلية فحص ليس ضغطا علميا؛ هو زخرفة موجزة أو شعار ذكي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 7

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء خريطة مجال داخل النظرية العامة. الضغط التركيبي لا ينقص الحجم فقط؛ يعيد توزيع الكثافة حول مركز حاكم يمنع التفكك. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 8

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يرصد بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. المعرفة المضغوطة الصالحة قابلة للفك: تستطيع العودة منها إلى دعاوى، أدلة، اعتراضات، حدود، وأسئلة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 9

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يولد مناظرة داخل النظرية العامة. كل ضغط لا ينتج قابلية فحص ليس ضغطا علميا؛ هو زخرفة موجزة أو شعار ذكي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 10

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على ينقل تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الضغط التركيبي لا ينقص الحجم فقط؛ يعيد توزيع الكثافة حول مركز حاكم يمنع التفكك. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 11

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يرتب مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. المعرفة المضغوطة الصالحة قابلة للفك: تستطيع العودة منها إلى دعاوى، أدلة، اعتراضات، حدود، وأسئلة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 12

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يضغط سؤال بحثي داخل النظرية العامة. كل ضغط لا ينتج قابلية فحص ليس ضغطا علميا؛ هو زخرفة موجزة أو شعار ذكي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 13

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء قرار عملي داخل النظرية العامة. الضغط التركيبي لا ينقص الحجم فقط؛ يعيد توزيع الكثافة حول مركز حاكم يمنع التفكك. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 14

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يرصد تحليل سياسي داخل النظرية العامة. المعرفة المضغوطة الصالحة قابلة للفك: تستطيع العودة منها إلى دعاوى، أدلة، اعتراضات، حدود، وأسئلة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 15

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يولد نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. كل ضغط لا ينتج قابلية لفحص ليس ضغطا علميا؛ هو زخرفة موجزة أو شعار ذكي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 16

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على ينقل موقف فقهي داخل النظرية العامة. الضغط التركيبي لا ينقص الحجم فقط؛ يعيد توزيع الكثافة حول مركز حاكم يمنع التفكك. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 17

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يرتب خريطة مجال داخل النظرية العامة. المعرفة المضغوطة الصالحة قابلة للفك: تستطيع العودة منها إلى دعاوى، أدلة، اعتراضات، حدود، وأسئلة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثالث: الضغط التركيبي بوصفه حاكمية لا اختصارا - صفحة 18

كيف تصبح الكثافة نظام حكم معرفي؟: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يضغط بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. كل ضغط لا ينتج قابلية فحص ليس ضغطا علميا؛ هو زخرفة موجزة أو شعار ذكي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 1

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: تجربة مخبرية

يفتتح هذا الباب بتقرير أن السؤال لا يطلب جوابا فقط، يحدد نوع الفرق الذي يجب كشفه ونوع الخطر الذي يجب منعه. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على تجربة مخبرية فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 2

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يحاكم مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الفرق يخرج من مقارنة: بين دعوى ودليل، بين مجالين، بين نموذج وواقع، بين ظاهر وشرط، بين يقين وحد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 3

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يفتح سؤال بحثي داخل النظرية العامة. الميزة العامة لـ R-QMCD أنه يقيس أثر السؤال في توليد معرفة قابلة للثقة لا مجرد معرفة كثيفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 4

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يميز قرار عملي داخل النظرية العامة. السؤال لا يطلب جوابا فقط، يحدد نوع الفرق الذي يجب كشفه ونوع الخطر الذي يجب منعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 5

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يقيس تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الفرق يخرج من مقارنة: بين دعوى ودليل، بين مجالين، بين نموذج وواقع، بين ظاهر وشرط، بين يقين وحد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 6

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يضبط نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. الميزة العامة لـ R-QMCD أنه يقيس أثر السؤال في توليد معرفة قابلة للثقة لا مجرد معرفة كثيفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 7

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يفكك موقف فقهي داخل النظرية العامة. السؤال لا يطلب جوابا فقط؛ يحدد نوع الفرق الذي يجب كشفه ونوع الخطر الذي يجب منعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 8

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يحاكم خريطة مجال داخل النظرية العامة. الفرق يخرج من مقارنة: بين دعوى ودليل، بين مجالين، بين نموذج وواقع، بين ظاهر وشرط، بين يقين وحد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 9

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يفتح بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الميزة العامة لـ R-QMCD أنه يقيس أثر السؤال في توليد معرفة قابلة للثقة لا مجرد معرفة كثيفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 10

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يميز مناظرة داخل النظرية العامة. السؤال لا يطلب جوابا فقط؛ يحدد نوع الفرق الذي يجب كشفه ونوع الخطر الذي يجب منعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 11

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يقيس تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الفرق يخرج من مقارنة: بين دعوى ودليل، بين مجالين، بين نموذج وواقع، بين ظاهر وشرط، بين يقين وحد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 12

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يضبط مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الميزة العامة لـ R-QMCD أنه يقيس أثر السؤال في توليد معرفة قابلة للثقة لا مجرد معرفة كثيفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 13

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يفكك سؤال بحثي داخل النظرية العامة. السؤال لا يطلب جوابا فقط؛ يحدد نوع الفرق الذي يجب كشفه ونوع الخطر الذي يجب منعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 14

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم قرار عملي داخل النظرية العامة. الفرق يخرج من مقارنة: بين دعوى ودليل، بين مجالين، بين نموذج وواقع، بين ظاهر وشرط، بين يقين وحد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 15

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يفتح تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الميزة العامة لـ R-QMCD أنه يقيس أثر السؤال في توليد معرفة قابلة للثقة لا مجرد معرفة كثيفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 16

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يميز نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. السؤال لا يطلب جوابا فقط؛ يحدد نوع الفرق الذي يجب كشفه ونوع الخطر الذي يجب منعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 17

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يقيس موقف فقهي داخل النظرية العامة. الفرق يخرج من مقارنة: بين دعوى ودليل، بين مجالين، بين نموذج وواقع، بين ظاهر وشرط، بين يقين وحد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الرابع: R-QMCD العام - صفحة 18

السؤال والفرق والتعقيد والموثوقية والانفتاح في كل مجال: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يضبط خريطة مجال داخل النظرية العامة. الميزة العامة لـ R-QMCD أنه يقيس أثر السؤال في توليد معرفة قابلة للثقة لا مجرد معرفة كثيفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 1

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: مناظرة

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الموثوقية ليست كثرة مصادر ولا قوة أسلوب؛ هي قدرة المخرج على بيان لماذا يجوز تصديقه وإلى أي حد. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على مناظرة فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 2

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يولد تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. كل دعوى بلا رتبة خطر كامن؛ وكل رتبة بلا حد تضخم؛ وكل حد بلا سؤال يغلق البحث. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 3

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على ينقل مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الموثوقية العامة تقوم على فصل: معلوم، مرجح، خلافي، فرضي، تركيبي، تأملي، ومجهول مصرح به. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 4

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يرتب سؤال بحثي داخل النظرية العامة. الموثوقية ليست كثرة مصادر ولا قوة أسلوب؛ هي قدرة المخرج على بيان لماذا يجوز تصديقه وإلى أي حد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 5

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يضغط قرار عملي داخل النظرية العامة. كل دعوى بلا رتبة خطر كامن؛ وكل رتبة بلا حد تضخم؛ وكل حد بلا سؤال يغلق البحث. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 6

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الموثوقية العامة تقوم على فصل: معلوم، مرجح، خلافي، فرضي، تركيبي، تأملي، ومجهول مصرح به. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 7

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يرصد نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. الموثوقية ليست كثرة مصادر ولا قوة أسلوب؛ هي قدرة المخرج على بيان لماذا يجوز تصديقه وإلى أي حد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 8

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يولد موقف فقهي داخل النظرية العامة. كل دعوى بلا رتبة خطر كامن؛ وكل رتبة بلا حد تضخم؛ وكل حد بلا سؤال يغلق البحث. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 9

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على ينقل خريطة مجال داخل النظرية العامة. الموثوقية العامة تقوم على فصل: معلوم، مرجح، خلافي، فرضي، تركيبي، تأملي، ومجهول مصرح به. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 10

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يرتب بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الموثوقية ليست كثرة مصادر ولا قوة أسلوب؛ هي قدرة المخرج على بيان لماذا يجوز تصديقه وإلى أي حد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 11

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يضغط مناظرة داخل النظرية العامة. كل دعوى بلا رتبة خطر كامن، وكل رتبة بلا حد تضخم، وكل حد بلا سؤال يغلق البحث. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 12

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الموثوقية العامة تقوم على فصل: معلوم، مرجح، خلافي، فرضي، تركيبي، تأملي، ومجهول مصرح به. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 13

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يرصد مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الموثوقية ليست كثرة مصادر ولا قوة أسلوب؛ هي قدرة المخرج على بيان لماذا يجوز تصديقه وإلى أي حد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 14

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يولد سؤال بحثي داخل النظرية العامة. كل دعوى بلا رتبة خطر كامن؛ وكل رتبة بلا حد تضخم؛ وكل حد بلا سؤال يغلق البحث. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 15

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على ينقل قرار عملي داخل النظرية العامة. الموثوقية العامة تقوم على فصل: معلوم، مرجح، خلافي، فرضي، تركيبي، تأملي، ومجهول مصرح به. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 16

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يرتب تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الموثوقية ليست كثرة مصادر ولا قوة أسلوب؛ هي قدرة المخرج على بيان لماذا يجوز تصديقه وإلى أي حد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 17

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يضغط نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. كل دعوى بلا رتبة خطر كامن؛ وكل رتبة بلا حد تضخم؛ وكل حد بلا سؤال يغلق البحث. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الخامس: نظرية الموثوقية العلمية العامة - صفحة 18

رتبة الدعوى وأثر المصدر وحدود المعرفة: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء موقف فقهي داخل النظرية العامة. الموثوقية العامة تقوم على فصل: معلوم، مرجح، خلافي، فرضي، تركيبي، تأملي، ومجهول مصرح به. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 1

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: بيان استراتيجي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الضياع لا يقع فقط في حذف معلومة، يقع في حذف العلاقة التي تجعل المعلومة صادقة أو نافعة. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على بيان استراتيجي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 2

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يفتح مناظرة داخل النظرية العامة. تضيع المعرفة حين نحذف القيد، أو المجال، أو الشرط، أو اعتراض الخصم، أو زمن الصلاحية، أو نوع الدليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 3

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يميز تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. عدم الضياع يعني حفظ ما يغير الحكم لو حذف: قيد، استثناء، عينة، سياق، مآل، رتبة، أو ضد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 4

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يقيس مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الضياع لا يقع فقط في حذف معلومة؛ يقع في حذف العلاقة التي تجعل المعلومة صادقة أو نافعة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 5

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يضبط سؤال بحثي داخل النظرية العامة. تضيع المعرفة حين نحذف القيد، أو المجال، أو الشرط، أو اعتراض الخصم، أو زمن الصلاحية، أو نوع الدليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 6

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يفكك قرار عملي داخل النظرية العامة. عدم الضياع يعني حفظ ما يغير الحكم لو حذف: قيد، استثناء، عينة، سياق، مآل، رتبة، أو ضد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 7

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الضياع لا يقع فقط في حذف معلومة، يقع في حذف العلاقة التي تجعل المعلومة صادقة أو نافعة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 8

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يفتح نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. تضيع المعرفة حين نحذف القيد، أو المجال، أو الشرط، أو اعتراض الخصم، أو زمن الصلاحية، أو نوع الدليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 9

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يميز موقف فقهي داخل النظرية العامة. عدم الضياع يعني حفظ ما يغير الحكم لو حذف: قيد، استثناء، عينة، سياق، مآل، رتبة، أو ضد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 10

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يقيس خريطة مجال داخل النظرية العامة. الضياع لا يقع فقط في حذف معلومة، يقع في حذف العلاقة التي تجعل المعلومة صادقة أو نافعة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 11

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يضبط بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. تضيع المعرفة حين نحذف القيد، أو المجال، أو الشرط، أو اعتراض الخصم، أو زمن الصلاحية، أو نوع الدليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 12

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يفكك مناظرة داخل النظرية العامة. عدم الضياع يعني حفظ ما يغير الحكم لو حذف: قيد، استثناء، عينة، سياق، مآل، رتبة، أو ضد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 13

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يحاكم تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الضياع لا يقع فقط في حذف معلومة؛ يقع في حذف العلاقة التي تجعل المعلومة صادقة أو نافعة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 14

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يفتح مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. تضيع المعرفة حين نحذف القيد، أو المجال، أو الشرط، أو اعتراض الخصم، أو زمن الصلاحية، أو نوع الدليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 15

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يميز سؤال بحثي داخل النظرية العامة. عدم الضياع يعني حفظ ما يغير الحكم لو حذف: قيد، استثناء، عينة، سياق، مآل، رتبة، أو ضد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 16

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يقيس قرار عملي داخل النظرية العامة. الضياع لا يقع فقط في حذف معلومة، يقع في حذف العلاقة التي تجعل المعلومة صادقة أو نافعة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 17

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يضبط تحليل سياسي داخل النظرية العامة. تضيع المعرفة حين نحذف القيد، أو المجال، أو الشرط، أو اعتراض الخصم، أو زمن الصلاحية، أو نوع الدليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السادس: نظرية عدم الضياع العامة - صفحة 18

حفظ الفروق والبنى والقيود في غير الكتب: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يفكك نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. عدم الضياع يعني حفظ ما يغير الحكم لو حذف: قيد، استثناء، عينة، سياق، مآل، رتبة، أو ضد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 1

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: خريطة مجال

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الهلوسة ليست اختراع معلومة فقط؛ قد تكون نسبة زائدة، تعميم زائد، يقين زائد، أو تركيب في غير موضعه. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على خريطة مجال فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 2

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على ينقل بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. أخطر هلوسة هي التي تنشأ من صدق جزئي: معلومة صحيحة في سياق صغير تتحول إلى قاعدة كلية بلا حق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 3

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يرتب مناظرة داخل النظرية العامة. منع الهلوسة يبدأ بتحويل كل دعوى إلى بطاقة: مصدر، رتبة، مجال، حد، ضد، وما يلزم للتحقق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 4

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يضغط تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الهلوسة ليست اختراع معلومة فقط؛ قد تكون نسبة زائدة، تعميم زائد، يقين زائد، أو تركيب في غير موضعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 5

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. أخطر هلوسة هي التي تنشأ من صدق جزئي: معلومة صحيحة في سياق صغير تتحول إلى قاعدة كلية بلا حق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 6

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يرصد سؤال بحثي داخل النظرية العامة. منع الهلوسة يبدأ بتحويل كل دعوى إلى بطاقة: مصدر، رتبة، مجال، حد، ضد، وما يلزم للتحقق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 7

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يولد قرار عملي داخل النظرية العامة. الهلوسة ليست اختراع معلومة فقط؛ قد تكون نسبة زائدة، تعميم زائد، يقين زائد، أو تركيب في غير موضعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 8

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على ينقل تحليل سياسي داخل النظرية العامة. أخطر هلوسة هي التي تنشأ من صدق جزئي: معلومة صحيحة في سياق صغير تتحول إلى قاعدة كلية بلا حق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 9

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يرتب نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. منع الهلوسة يبدأ بتحويل كل دعوى إلى بطاقة: مصدر، رتبة، مجال، حد، ضد، وما يلزم للتحقق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 10

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يضغط موقف فقهي داخل النظرية العامة. الهلوسة ليست اختراع معلومة فقط؛ قد تكون نسبة زائدة، تعميم زائد، يقين زائد، أو تركيب في غير موضعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 11

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء خريطة مجال داخل النظرية العامة. أخطر هلوسة هي التي تنشأ من صدق جزئي: معلومة صحيحة في سياق صغير تتحول إلى قاعدة كلية بلا حق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 12

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يرصد بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. منع الهلوسة يبدأ بتحويل كل دعوى إلى بطاقة: مصدر، رتبة، مجال، حد، ضد، وما يلزم للتحقق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 13

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يولد مناظرة داخل النظرية العامة. الهلوسة ليست اختراع معلومة فقط؛ قد تكون نسبة زائدة، تعميم زائد، يقين زائد، أو تركيب في غير موضعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 14

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على ينقل تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. أخطر هلوسة هي التي تنشأ من صدق جزئي: معلومة صحيحة في سياق صغير تتحول إلى قاعدة كلية بلا حق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 15

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يرتب مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. منع الهلوسة يبدأ بتحويل كل دعوى إلى بطاقة: مصدر، رتبة، مجال، حد، ضد، وما يلزم للتحقق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 16

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يضغط سؤال بحثي داخل النظرية العامة. الهلوسة ليست اختراع معلومة فقط؛ قد تكون نسبة زائدة، تعميم زائد، يقين زائد، أو تركيب في غير موضعه. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 17

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء قرار عملي داخل النظرية العامة. أخطر هلوسة هي التي تنشأ من صدق جزئي: معلومة صحيحة في سياق صغير تتحول إلى قاعدة كلية بلا حق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب السابع: نظرية عدم الهلوسة العامة - صفحة 18

منع الدعاوى الزائدة في كل مادة معرفية: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يرصد تحليل سياسي داخل النظرية العامة. منع الهلوسة يبدأ بتحويل كل دعوى إلى بطاقة: مصدر، رتبة، مجال، حد، ضد، وما يلزم للتحقق. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 1

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: موقف فقهي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الاختزال هو حذف ما لا يظهر أنه مهم للعين السريعة لكنه حاكم في بناء النتيجة. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على موقف فقهي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 2

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يميز خريطة مجال داخل النظرية العامة. لا نرفض التبسيط؛ نرفض التبسيط الذي يقتل الشروط، يمحو الخلاف، ويسوي بين القطعي والاحتمالي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 3

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يقيس بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. التعقيد الضروري هو الحد الأدنى من الفروق الذي إن حذف تحول الجواب إلى تضليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 4

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يضبط مناظرة داخل النظرية العامة. الاختزال هو حذف ما لا يظهر أنه مهم للعين السريعة لكنه حاكم في بناء النتيجة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 5

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يفكك تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. لا نرفض التبسيط؛ نرفض التبسيط الذي يقتل الشروط، يمحو الخلاف، ويسوي بين القطعي والاحتمالي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 6

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يحاكم مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. التعقيد الضروري هو الحد الأدنى من الفروق الذي إن حذف تحول الجواب إلى تضليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 7

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يفتح سؤال بحثي داخل النظرية العامة. الاختزال هو حذف ما لا يظهر أنه مهم للعين السريعة لكنه حاكم في بناء النتيجة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 8

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يميز قرار عملي داخل النظرية العامة. لا نرفض التبسيط؛ نرفض التبسيط الذي يقتل الشروط، يمحو الخلاف، ويسوي بين القطعي والاحتمالي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 9

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يقيس تحليل سياسي داخل النظرية العامة. التعقيد الضروري هو الحد الأدنى من الفروق الذي إن حذف تحول الجواب إلى تضليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 10

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يضبط نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. الاختزال هو حذف ما لا يظهر أنه مهم للعين السريعة لكنه حاكم في بناء النتيجة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 11

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يفكك موقف فقهي داخل النظرية العامة. لا نرفض التبسيط؛ نرفض التبسيط الذي يقتل الشروط، يمحو الخلاف، ويسوي بين القطعي والاحتمالي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 12

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يحاكم خريطة مجال داخل النظرية العامة. التعقيد الضروري هو الحد الأدنى من الفروق الذي إن حذف تحول الجواب إلى تضليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 13

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يفتح بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الاختزال هو حذف ما لا يظهر أنه مهم للعين السريعة لكنه حاكم في بناء النتيجة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 14

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يميز مناظرة داخل النظرية العامة. لا نرفض التبسيط؛ نرفض التبسيط الذي يقتل الشروط، يمحو الخلاف، ويسوي بين القطعي والاحتمالي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 15

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يقيس تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. التعقيد الضروري هو الحد الأدنى من الفروق الذي إن حذف تحول الجواب إلى تضليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 16

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يضبط مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الاختزال هو حذف ما لا يظهر أنه مهم للعين السريعة لكنه حاكم في بناء النتيجة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 17

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يفكك سؤال بحثي داخل النظرية العامة. لا نرفض التبسيط؛ نرفض التبسيط الذي يقتل الشروط، يمحو الخلاف، ويسوي بين القطعي والاحتمالي. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثامن: نظرية عدم الاختزال العامة - صفحة 18

حفظ التعقيد الضروري دون تضخم: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم قرار عملي داخل النظرية العامة. التعقيد الضروري هو الحد الأدنى من الفروق الذي إن حذف تحول الجواب إلى تضليل. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 1

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: نموذج ذكاء اصطناعي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن الكفاءة التركيبية تقاس بقدرة المخرج على إنتاج خريطة، لا بقدرته على ترتيب فقرات. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على نموذج ذكاء اصطناعي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 2

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يرتب موقف فقهي داخل النظرية العامة. الجمع يقول: هذه معلومات. التركيب يقول: هذه البنية التي تجعل المعلومات تنتج حكما أو سؤالا. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 3

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يضغط خريطة مجال داخل النظرية العامة. لا يكون التركيب قويا حتى يستطيع توليد أمثلة جديدة، اعتراضات جديدة، وطرق اختبار جديدة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 4

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الكفاءة التركيبية تقاس بقدرة المخرج على إنتاج خريطة، لا بقدرته على ترتيب فقرات. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 5

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يرصد مناظرة داخل النظرية العامة. الجمع يقول: هذه معلومات. التركيب يقول: هذه البنية التي تجعل المعلومات تنتج حكما أو سؤالا. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 6

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يولد تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. لا يكون التركيب قويا حتى يستطيع توليد أمثلة جديدة، اعتراضات جديدة، وطرق اختبار جديدة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 7

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على ينقل مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الكفاءة التركيبية تقاس بقدرة المخرج على إنتاج خريطة، لا بقدرته على ترتيب فقرات. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 8

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يرتب سؤال بحثي داخل النظرية العامة. الجمع يقول: هذه معلومات. التركيب يقول: هذه البنية التي تجعل المعلومات تنتج حكما أو سؤالا. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 9

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يضغط قرار عملي داخل النظرية العامة. لا يكون التركيب قويا حتى يستطيع توليد أمثلة جديدة، اعتراضات جديدة، وطرق اختبار جديدة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 10

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء تحليل سياسي داخل النظرية العامة. الكفاءة التركيبية تقاس بقدرة المخرج على إنتاج خريطة، لا بقدرته على ترتيب فقرات. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 11

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يرصد نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. الجمع يقول: هذه معلومات. التركيب يقول: هذه البنية التي تجعل المعلومات تنتج حكما أو سؤالا. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 12

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يولد موقف فقهي داخل النظرية العامة. لا يكون التركيب قويا حتى يستطيع توليد أمثلة جديدة، اعتراضات جديدة، وطرق اختبار جديدة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 13

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على ينقل خريطة مجال داخل النظرية العامة. الكفاءة التركيبية تقاس بقدرة المخرج على إنتاج خريطة، لا بقدرته على ترتيب فقرات. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 14

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يرتب بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. الجمع يقول: هذه معلومات. التركيب يقول: هذه البنية التي تجعل المعلومات تنتج حكما أو سؤالا. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 15

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يضغط مناظرة داخل النظرية العامة. لا يكون التركيب قويا حتى يستطيع توليد أمثلة جديدة، اعتراضات جديدة، وطرق اختبار جديدة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 16

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. الكفاءة التركيبية تقاس بقدرة المخرج على إنتاج خريطة، لا بقدرته على ترتيب فقرات. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 17

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يرصد مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. الجمع يقول: هذه معلومات. التركيب يقول: هذه البنية التي تجعل المعلومات تنتج حكما أو سؤالا. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب التاسع: الكفاءة التركيبية العامة - صفحة 18

من جمع المعلومات إلى هندسة النموذج: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يولد سؤال بحثي داخل النظرية العامة. لا يكون التركيب قويا حتى يستطيع توليد أمثلة جديدة، اعتراضات جديدة، وطرق اختبار جديدة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 1

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: تحليل سياسي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن السؤال الانفتاحي لا يطلب المزيد فقط؛ يحدد المسار التالي الأكثر جدوى بعد الضغط. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على تحليل سياسي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 2

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يقيس نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. كل جواب موثوق يجب أن يترك وراءه أسئلة تحقق، أسئلة نقد، أسئلة مقارنة، وأسئلة توليد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 3

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يضبط موقف فقهي داخل النظرية العامة. انفتاح السؤال يمنع تحول القاعدة إلى صنم؛ يجعل كل مخرج بداية بحث لا نهاية زائفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 4

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يفكك خريطة مجال داخل النظرية العامة. السؤال الانفتاحي لا يطلب المزيد فقط؛ يحدد المسار التالي الأكثر جدوى بعد الضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 5

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. كل جواب موثوق يجب أن يترك وراءه أسئلة تحقق، أسئلة نقد، أسئلة مقارنة، وأسئلة توليد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 6

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يفتح مناظرة داخل النظرية العامة. انفتاح السؤال يمنع تحول القاعدة إلى صنم؛ يجعل كل مخرج بداية بحث لا نهاية زائفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 7

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يميز تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. السؤال الانفتاحي لا يطلب المزيد فقط؛ يحدد المسار التالي الأكثر جدوى بعد الضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 8

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يقيس مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. كل جواب موثوق يجب أن يترك وراءه أسئلة تحقق، أسئلة نقد، أسئلة مقارنة، وأسئلة توليد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 9

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يضبط سؤال بحثي داخل النظرية العامة. انفتاح السؤال يمنع تحول القاعدة إلى صنم؛ يجعل كل مخرج بداية بحث لا نهاية زائفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: سؤال مفتوح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي سؤال مفتوح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع سؤال مفتوح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 10

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يفكك قرار عملي داخل النظرية العامة. السؤال الانفتاحي لا يطلب المزيد فقط؛ يحدد المسار التالي الأكثر جدوى بعد الضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 11

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم تحليل سياسي داخل النظرية العامة. كل جواب موثوق يجب أن يترك وراءه أسئلة تحقق، أسئلة نقد، أسئلة مقارنة، وأسئلة توليد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 12

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يفتح نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. انفتاح السؤال يمنع تحول القاعدة إلى صنم؛ يجعل كل مخرج بداية بحث لا نهاية زائفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 13

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يميز موقف فقهي داخل النظرية العامة. السؤال الانفتاحي لا يطلب المزيد فقط؛ يحدد المسار التالي الأكثر جدوى بعد الضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 14

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يقيس خريطة مجال داخل النظرية العامة. كل جواب موثوق يجب أن يترك وراءه أسئلة تحقق، أسئلة نقد، أسئلة مقارنة، وأسئلة توليد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تركيب.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تركيب أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تركيب إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 15

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يضبط بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. انفتاح السؤال يمنع تحول القاعدة إلى صنم؛ يجعل كل مخرج بداية بحث لا نهاية زائفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 16

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يفكك مناظرة داخل النظرية العامة. السؤال الانفتاحي لا يطلب المزيد فقط؛ يحدد المسار التالي الأكثر جدوى بعد الضغط. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: نتيجة مشروطة.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي نتيجة مشروطة أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع نتيجة مشروطة إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 17

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يحاكم تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. كل جواب موثوق يجب أن يترك وراءه أسئلة تحقق، أسئلة نقد، أسئلة مقارنة، وأسئلة توليد. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: فرضية.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي فرضية أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع فرضية إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب العاشر: الكفاءة السؤالية الانفتاحية - صفحة 18

كيف لا يغلق الجواب المجال؟: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يفتح مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. انفتاح السؤال يمنع تحول القاعدة إلى صنم؛ يجعل كل مخرج بداية بحث لا نهاية زائفة. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 1

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: قرار عملي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن المحكمة ليست فقرة نقدية في آخر النص؛ هي جهاز تشغيلي يفتش عن الخطر قبل التسليم. لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على قرار عملي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 2

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يضغط تحليل سياسي داخل النظرية العامة. تصلح المحاكم لكل مجال: بحث علمي، قرار إداري، تحليل سياسي، نموذج ذكاء اصطناعي، مشروع تقني، أو معرفة شرعية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 3

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. التطبيق العام ينجح حين نحافظ على شكل المحكمة ونغير مادة الاختبار بحسب المجال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 4

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يرصد موقف فقهي داخل النظرية العامة. المحكمة ليست فقرة نقدية في آخر النص؛ هي جهاز تشغيلي يفتش عن الخطر قبل التسليم. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 5

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يولد خريطة مجال داخل النظرية العامة. تصلح المحاكم لكل مجال: بحث علمي، قرار إداري، تحليل سياسي، نموذج ذكاء اصطناعي، مشروع تقني، أو معرفة شرعية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 6

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على ينقل بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. التطبيق العام ينجح حين نحافظ على شكل المحكمة ونغير مادة الاختبار بحسب المجال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 7

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يرتب مناظرة داخل النظرية العامة. المحكمة ليست فقرة نقدية في آخر النص؛ هي جهاز تشغيلي يفتش عن الخطر قبل التسليم. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 8

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يضغط تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. تصلح المحاكم لكل مجال: بحث علمي، قرار إداري، تحليل سياسي، نموذج ذكاء اصطناعي، مشروع تقني، أو معرفة شرعية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 9

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. التطبيق العام ينجح حين نحافظ على شكل المحكمة ونغير مادة الاختبار بحسب المجال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 10

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يرصد سؤال بحثي داخل النظرية العامة. المحكمة ليست فقرة نقدية في آخر النص؛ هي جهاز تشغيلي يفتش عن الخطر قبل التسليم. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 11

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يولد قرار عملي داخل النظرية العامة. تصلح المحاكم لكل مجال: بحث علمي، قرار إداري، تحليل سياسي، نموذج ذكاء اصطناعي، مشروع تقني، أو معرفة شرعية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 12

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على ينقل تحليل سياسي داخل النظرية العامة. التطبيق العام ينجح حين نحافظ على شكل المحكمة ونغير مادة الاختبار بحسب المجال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 13

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يرتب نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. المحكمة ليست فقرة نقدية في آخر النص؛ هي جهاز تشغيلي يفتش عن الخطر قبل التسليم. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 14

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يضغط موقف فقهي داخل النظرية العامة. تصلح المحاكم لكل مجال: بحث علمي، قرار إداري، تحليل سياسي، نموذج ذكاء اصطناعي، مشروع تقني، أو معرفة شرعية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 15

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يعيد بناء خريطة مجال داخل النظرية العامة. التطبيق العام ينجح حين نحافظ على شكل المحكمة ونغير مادة الاختبار بحسب المجال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 16

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يرصد بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. المحكمة ليست فقرة نقدية في آخر النص؛ هي جهاز تشغيلي يفتش عن الخطر قبل التسليم. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 17

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يولد مناظرة داخل النظرية العامة. تصلح المحاكم لكل مجال: بحث علمي، قرار إداري، تحليل سياسي، نموذج ذكاء اصطناعي، مشروع تقني، أو معرفة شرعية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الحادي عشر: المحاكم العامة والتطبيقات العابرة للمجالات - صفحة 18

نظام الفحص في العلوم والأعمال والذكاء الاصطناعي والسياسة والمعرفة اليومية: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على ينقل تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. التطبيق العام ينجح حين نحافظ على شكل المحكمة ونغير مادة الاختبار بحسب المجال. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 1

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: سؤال بحثي

يفتتح هذا الباب بتقرير أن البروتوكول يبدأ بتحديد الكيان المعرفي لا بجمع النصوص: ما الشيء الذي نريد ضغطه؟ ما حدوده؟ ما مخرجه؟ لذلك لا يعامل النظام المعرفة ككتلة معلوماتية، بل كجسم مركب من دعوى وأثر ورتبة وحد وسؤال. وحين يطبق على سؤال بحثي فإنه لا يسأل: ماذا نعرف؟ فقط، بل يسأل: كيف نعرف؟ وبأي رتبة؟ وما الذي يمنع التعميم؟ وما السؤال التالي؟

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائمًا في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 2

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يضبط قرار عملي داخل النظرية العامة. ثم يسجل الدعاوى، يرتب الرتب، يحدد المخاطر، يبني النموذج، يفتح الأسئلة، ويصدر تقرير موثوقية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 3

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يفكك تحليل سياسي داخل النظرية العامة. القيمة النهائية ليست في أن نعرف كل شيء، بل في أن نعرف ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما نحتاجه كي نعرف أكثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

> خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 4

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يحاكم نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. البروتوكول يبدأ بتحديد الكيان المعرفي لا بجمع النصوص: ما الشيء الذي نريد ضغطه؟ ما حدوده؟ ما مخرجه؟ والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 5

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يفتح موقف فقهي داخل النظرية العامة. ثم يسجل الدعاوى، يرتب الرتب، يحدد المخاطر، يبني النموذج، يفتح الأسئلة، ويصدر تقرير موثوقية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 6

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يميز خريطة مجال داخل النظرية العامة. القيمة النهائية ليست في أن نعرف كل شيء، بل في أن نعرف ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما نحتاجه كي نعرف أكثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 7

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يقيس بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. البروتوكول يبدأ بتحديد الكيان المعرفي لا بجمع النصوص: ما الشيء الذي نريد ضغطه؟ ما حدوده؟ ما مخرجه؟ والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر خلط الرتبة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع خلط الرتبة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع خلط الرتبة لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 8

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يضبط مناظرة داخل النظرية العامة. ثم يسجل الدعاوى، يرتب الرتب، يحدد المخاطر، يبني النموذج، يفتح الأسئلة، ويصدر تقرير موثوقية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر نسبة زائفة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع نسبة زائفة؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع نسبة زائفة لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 9

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: تجربة مخبرية

تعمل هذه الصفحة على يفكك تجربة مخبرية داخل النظرية العامة. القيمة النهائية ليست في أن نعرف كل شيء، بل في أن نعرف ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما نحتاجه كي نعرف أكثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعميم من عينة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تجربة مخبرية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	محكمة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تعميم من عينة؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تجربة مخبرية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تجربة مخبرية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعميم من عينة لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تجربة مخبرية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 10

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: مشكلة هندسية

تعمل هذه الصفحة على يحاكم مشكلة هندسية داخل النظرية العامة. البروتوكول يبدأ بتحديد الكيان المعرفي لا بجمع النصوص: ما الشيء الذي نريد ضغطه؟ ما حدوده؟ ما مخرجه؟ والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر اختزال الخلاف. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع مشكلة هندسية بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع اختزال الخلاف؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مشكلة هندسية إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مشكلة هندسية بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع اختزال الخلاف لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مشكلة هندسية دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 11

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: سؤال بحثي

تعمل هذه الصفحة على يفتح سؤال بحثي داخل النظرية العامة. ثم يسجل الدعاوى، يرتب الرتب، يحدد المخاطر، يبني النموذج، يفتح الأسئلة، ويصدر تقرير موثوقية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تحويل الفرضية إلى نتيجة. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: راجح.

النموذج المقترح يتعامل مع سؤال بحثي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي راجح أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تحويل الفرضية إلى نتيجة؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول سؤال بحثي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في سؤال بحثي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تحويل الفرضية إلى نتيجة لا اسمه فقط.
- لا ترفع راجح إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال سؤال بحثي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 12

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: قرار عملي

تعمل هذه الصفحة على يميز قرار عملي داخل النظرية العامة. القيمة النهائية ليست في أن نعرف كل شيء، بل في أن نعرف ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما نحتاجه كي نعرف أكثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إخفاء الجهل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: خلافي.

النموذج المقترح يتعامل مع قرار عملي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي خلافي أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع إخفاء الجهل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول قرار عملي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في قرار عملي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إخفاء الجهل لا اسمه فقط.
- لا ترفع خلافي إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال قرار عملي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 13

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: تحليل سياسي

تعمل هذه الصفحة على يقيس تحليل سياسي داخل النظرية العامة. البروتوكول يبدأ بتحديد الكيان المعرفي لا بجمع النصوص: ما الشيء الذي نريد ضغطه؟ ما حدوده؟ ما مخرجه؟ والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تعطيل السؤال. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: تأمل.

النموذج المقترح يتعامل مع تحليل سياسي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي تأمل أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع تعطيل السؤال؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول تحليل سياسي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في تحليل سياسي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تعطيل السؤال لا اسمه فقط.
- لا ترفع تأمل إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال تحليل سياسي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 14

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: نموذج ذكاء اصطناعي

تعمل هذه الصفحة على يضبط نموذج ذكاء اصطناعي داخل النظرية العامة. ثم يسجل الدعاوى، يرتب الرتب، يحدد المخاطر، يبني النموذج، يفتح الأسئلة، ويصدر تقرير موثوقية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تضخم النموذج. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع نموذج ذكاء اصطناعي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تضخم النموذج؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول نموذج ذكاء اصطناعي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في نموذج ذكاء اصطناعي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تضخم النموذج لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال نموذج ذكاء اصطناعي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 15

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: موقف فقهي

تعمل هذه الصفحة على يفكك موقف فقهي داخل النظرية العامة. القيمة النهائية ليست في أن نعرف كل شيء، بل في أن نعرف ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما نحتاجه كي نعرف أكثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر تقديم الأسلوب على الدليل. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع موقف فقهي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج	
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة	محكمة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة	
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة	
الخطر	أين يمكن أن يقع تقديم الأسلوب على الدليل؟	اختبار قبل التسليم	

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول موقف فقهي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في موقف فقهي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع تقديم الأسلوب على الدليل لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال موقف فقهي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 16

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: خريطة مجال

تعمل هذه الصفحة على يحاكم خريطة مجال داخل النظرية العامة. البروتوكول يبدأ بتحديد الكيان المعرفي لا بجمع النصوص: ما الشيء الذي نريد ضغطه؟ ما حدوده؟ ما مخرجه؟ والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر فصل الحكم عن مجاله. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح؛ قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: مجهول مصرح به.

النموذج المقترح يتعامل مع خريطة مجال بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي مجهول مصرح به أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع فصل الحكم عن مجاله؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول خريطة مجال إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في خريطة مجال بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع فصل الحكم عن مجاله لا اسمه فقط.
- لا ترفع مجهول مصرح به إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال خريطة مجال دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 17

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: بيان استراتيجي

تعمل هذه الصفحة على يفتح بيان استراتيجي داخل النظرية العامة. ثم يسجل الدعاوى، يرتب الرتب، يحدد المخاطر، يبني النموذج، يفتح الأسئلة، ويصدر تقرير موثوقية. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر إسقاط الزمن والسياق. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: قابل للتحقق.

النموذج المقترح يتعامل مع بيان استراتيجي بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
الرتبة	هل هي قابل للتحقق أم غير ذلك؟	وسم ثقة
الخطر	أين يمكن أن يقع إسقاط الزمن والسياق؟	اختبار قبل التسليم

محكمة

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول بيان استراتيجي إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في بيان استراتيجي بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع إسقاط الزمن والسياق لا اسمه فقط.
- لا ترفع قابل للتحقق إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال بيان استراتيجي دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الباب الثاني عشر: البروتوكول النهائي وقاعدة المعرفة العامة - صفحة 18

تشغيل ROFSC-G دون كتاب ودون ادعاء إحاطة: مناظرة

تعمل هذه الصفحة على يميز مناظرة داخل النظرية العامة. القيمة النهائية ليست في أن نعرف كل شيء، بل في أن نعرف ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما نحتاجه كي نعرف أكثر. والمقصود أن نخرج من الاعتماد على مادة واحدة إلى هندسة عامة تستطيع استقبال النص، والصورة، والخبرة، والقرار، والنموذج، والبيانات، والمناظرة، والسؤال المفتوح.

المشكلة المنهجية هنا هي خطر ضياع القيد. هذا الخطر لا يظهر دائما في صورة خطأ صريح، قد يظهر في صياغة صحيحة ظاهرا لكنها فقدت شرطها، أو في تركيب ذكي لكنه لم يعلن رتبته، أو في مخرج قوي لكنه ألغى المسار الذي يقود إلى التحقق. لذلك لا تسلم الصفحة معرفة قبل أن توسم كل دعوى بوسم مثل: ثابت.

النموذج المقترح يتعامل مع مناظرة بوصفه وحدة قابلة للضغط لا بوصفه موضوعا جاهزا. تبدأ العملية بتحديد الدعوى المركزية، ثم أثرها، ثم مجالها، ثم ضدها، ثم ما يغير الحكم لو حذف. بعد ذلك يشتغل الضغط التركيبي على جمع العلاقات لا جمع العبارات.

	العنصر	السؤال التشغيلي	المخرج
محكمة	الدعوى	ما الذي يقال أو يفترض؟	صياغة محدودة
	الأثر	ما سبب قبولها؟	مصدر أو قرينة أو تجربة
	الرتبة	هل هي ثابت أم غير ذلك؟	وسم ثقة
	الخطر	أين يمكن أن يقع ضياع القيد؟	اختبار قبل التسليم

الصفحة تفحص ثلاث نقاط: هل تحول مناظرة إلى شعار؟ هل غابت حدود الصلاحية؟ هل وسمت الدعاوى المركزية؟ إذا فشل واحد من هذه الاختبارات أعيد المخرج إلى مرحلة السجل، لأن الموثوقية لا تلحق النص بعد اكتماله بل تشارك في بنائه منذ السطر الأول.

- افصل في مناظرة بين الدعوى والقرينة والقرار.
- اكتب موضع ضياع القيد لا اسمه فقط.
- لا ترفع ثابت إلى رتبة أعلى بلا سبب معلن.
- كل ضغط يجب أن ينتج سؤال تحقق وسؤال نقد وسؤال توليد.

خلاصة الصفحة: لا يكون الضغط عاما حتى يستطيع استقبال مناظرة دون أن يختزل خصوصيته ودون أن يدعي إحاطة لا يملكها.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

القوانين الخمسون للضغط التركيبي الموثوق

قوانين عامة غير مقيدة بالكتب

هذه القوانين هي دستور النسخة العامة. لا تفترض كتابا ولا مؤلفا ولا نصا؛ تفترض فقط وجود مادة معرفية يراد تحويلها إلى معرفة مضغوطة قابلة للثقة والفك والمراجعة.

رقم	القانون	رقم	القانون
1	لا تضغط معرفة قبل تعيين كيانها وحدها.	26	لا تجمع ما لم تفهم علاقته.
2	لا تقبل دعوى بلا رتبة.	27	لا تركب ما لم تفصل طبقاته.
3	لا تجعل المصدر بديلا عن الفهم.	28	لا تقيس مجالا بمصطلح مجال آخر بلا جسر.
4	لا تجعل الفهم بديلا عن الأثر.	29	لا تحول التجربة إلى قاعدة كلية بلا اختبار.
5	لا ترفع الفرضية إلى نتيجة.	30	لا تجعل الذكاء بديلا عن التحقيق.
6	لا تنسب التركيب إلى مادته الأصلية.	31	كل مخرج له خريطة عمى.
7	لا تخف الجهل؛ صرح به.	32	كل خريطة عمى لها خطة تحقق.
8	لا تختصر الخلاف إلى أسماء.	33	كل خطة تحقق لها رتبة انتظار.
9	لا تحذف القيد الصغير.	34	المجهول المصرح به أفضل من معلوم مزيف.
10	لا تفصل الحكم عن مجال صلاحيته.	35	الموثوقية بنية لا نية.
11	لا تجعل السؤال خادما للجواب فقط.	36	الاختزال يقتل العلم حين يحذف ما يغير الحكم.
12	لا تقبل بلاغة بلا قابلية فحص.	37	الهلوسة قد تولد من صدق جزئي.
13	لا تساو بين احتمال ورجحان.	38	الضياع قد يقع في العلاقة لا المعلومة.
14	لا تجعل النموذج أقوى من معطياته.	39	الانفتاح ليس غموضا بل أسئلة مرتبة.
15	لا تسلم مخرجا بلا محكمة.	40	التركيب ليس تجميعا بل نموذج علاقات.
16	لا تجعل الضغط نهائيا إذا كان المجال مفتوحا.	41	كل معرفة عامة تحتاج أمثلة مضادة.
17	كل ضغط يجب أن يفك.	42	كل مثال مضاد يكشف حد النظرية.
18	كل فك يجب أن يراجع.	43	كل حد معلن يزيد الثقة.
19	كل مراجعة يجب أن تسجل خطرا.	44	كل ثقة بلا حد خطر.
20	كل خطر يجب أن يربط بموضعه.	45	كل تعميم يحتاج مجالا.
21	الرتبة قبل الصياغة.	46	كل مجال يحتاج لغة داخلية.
22	الحد قبل التعميم.	47	كل لغة داخلية تحتاج قاموسا.
23	الأثر قبل الثقة.	48	كل قاموس يحتاج سياقا.
24	الضد قبل الترجيح.	49	كل سياق يحتاج تاريخ صلاحية.
25	السؤال قبل الخاتمة.	50	كل نتيجة تحتاج باب مراجعة.

بروتوكول استعمال V3-GENERAL KB

من الكيان المعرفي إلى التقرير النهائي

البروتوكول العام يبدأ بتسمية الكيان المعرفي ثم تسجيل الدعاوى ثم ترتيب الرتب ثم بناء خريطة المخاطر. بعد ذلك فقط يبدأ التركيب. لا يدخل النظام في صياغة نهائية حتى يمتلك سجل دعاوى وخريطة عمى ومحكمة مختصرة.

المرحلة	الفعل	الناتج
1	تحديد الكيان	حدود وهدف
2	سجل الدعاوى	دعوى/رتبة/أثر
3	خريطة المخاطر	ضياع/هلوسة/اختزال
4	تركيب النموذج	بنية قابلة للفك
5	تقرير الموثوقية	درجة ومخاطر وأسئلة

- لا تبدأ من الجواب.
- لا تسلم دون تقرير مخاطر.
- لا تجعل الخريطة بديلا عن التحقق.
- لا تترك سؤالا بلا رتبة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب سجل الدعاوى

بطاقة تشغيل لكل دعوى

هذا القالب يحول بطاقة تشغيل لكل دعوى إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب بطاقة الأثر المصدرية

تتبع أصل المعرفة بلا ادعاء زائف

هذا القالب يحول تتبع أصل المعرفة بلا ادعاء زائف إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب خريطة العمى

ما لا نعرفه داخل النظام

هذا القالب يحول ما لا نعرفه داخل النظام إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب محكمة الهلوسة

منع الدعوى الزائدة والنسبة الخاطئة

هذا القالب يحول منع الدعوى الزائدة والنسبة الخاطئة إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب محكمة الضياع

حفظ القيد والشرط والسياق

هذا القالب يحول حفظ القيد والشرط والسياق إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب محكمة الاختزال

حفظ التعقيد الضروري

هذا القالب يحول حفظ التعقيد الضروري إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

قالب محكمة الانفتاح السؤالي

فتح البحث بعد الجواب

هذا القالب يحول فتح البحث بعد الجواب إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

بطاقة التقييم النهائية من 100

قياس الموثوقية التركيبية

هذا القالب يحول قياس الموثوقية التركيبية إلى ممارسة قابلة للتكرار. يملأ في كل مشروع، سواء كان المدخل سؤالا أو قرارا أو نظرية أو نموذجا أو حجة أو تجربة.

الحقل	يملأ بـ	اختبار القبول
الكيان	اسم الشيء المضغوط	واضح لا عام
الدعوى	ما يقرر أو يفترض	صياغة محدودة
الأثر	مصدر/قرينة/تجربة	قابل للفحص
الرتبة	ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب	غير مبالغ فيها
الخطر	هلوسة/ضياع/اختزال	مربوط بموضع

يمنع

القالب أخطر مرض في المعرفة المضغوطة: أن تبدو منظمة وهي لا تحمل أثرها. النظام لا يقبل خانة فارغة في الدعوى المركزية؛ إما أن تملأ بأثر أو تنزل إلى فرضية أو سؤال مفتوح.

- املأ قبل الصياغة النهائية.
- استعمله مع كل دعوى مركزية.
- لا تقبل رتبة بلا سبب.
- اجعل الخطر موضعيا لا عاما.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف خلط الرتبة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

ملحق استعمال النظرية بلا كتاب

كيف نبدأ من سؤال أو قرار أو مجال

ملحق استعمال النظرية بلا كتاب يوسع النظرية العامة بأن يجعلها قابلة للانتقال من مخرج واحد إلى نظام مستمر. لا تكفي صفحة جيدة؛ المطلوب آلية تتكرر وتتحسن وتنتج تاريخا من المراجعة.

يتحول الضغط إلى برنامج بحثي حين تحفظ النسخة السابقة، وتراجع أخطاءها، وتضيف مصادر جديدة، وتعدل الرتب، وتوسع الأسئلة. بذلك لا تكون القاعدة مستودعا جامدا، بل جهازا يتعلم من محاكمه.

المكون	وظيفته
الأرشيف	حفظ النسخ
المحكمة	كشف الخلل
التحديث	تغيير الرتب
البرنامج	فتح مسارات طويلة

> النسخة العامة فتحت الأفق لأنها حررت النظرية من مادة واحدة وجعلتها حاكمية معرفة قابلة للتطبيق على كل ما ينتج دعوى أو قرارا أو نموذجا.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف نسبة زائفة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

ملحق الانتقال إلى برنامج بحثي

من ضغط واحد إلى مسار طويل

ملحق الانتقال إلى برنامج بحثي يوسع النظرية العامة بأن يجعلها قابلة للانتقال من مخرج واحد إلى نظام مستمر. لا تكفي صفحة جيدة؛ المطلوب آلية تتكرر وتتحسن وتنتج تاريخا من المراجعة.

يتحول الضغط إلى برنامج بحثي حين تحفظ النسخة السابقة، وتراجع أخطاءها، وتضيف مصادر جديدة، وتعدل الرتب، وتوسع الأسئلة. بذلك لا تكون القاعدة مستودعا جامدا، بل جهازا يتعلم من محاكمه.

المكون	وظيفته
الأرشيف	حفظ النسخ
المحكمة	كشف الخلل
التحديث	تغيير الرتب
البرنامج	فتح مسارات طويلة

النسخة العامة فتحت الأفق لأنها حررت النظرية من مادة واحدة وجعلتها حاكمية معرفة قابلة للتطبيق على كل ما ينتج دعوى أو قرارا أو نموذجا.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعميم من عينة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي فرضية لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

تطبيق عام على سؤال بحثي

نموذج تشغيل مختصر

في سؤال بحثي نبدأ بتحديد الدعوى المركزية لا بجمع الكلام حولها. ثم نسأل: ما القرار أو التصور الذي نريد حمايته من الضياع والهلوسة والاختزال؟

	الخطوة	سؤالها
	تحديد الكيان	ما موضوع التطبيق؟
	الدعوى	ما النتيجة أو الرأي؟
ثم	الأثر	ما الذي يسندها؟
	الضد	ما أقوى اعتراض؟
	الحد	أين تتوقف صلاحيتها؟
	المخرج	نموذج، قرار، سؤال، أو خطة

تطبق المحاكم الثلاث: هل ضاعت الشروط؟ هل زادت دعوى غير مبرهنة؟ هل اختزل التعقيد الضروري؟ وبعدها تطبق محكمة الانفتاح: ما السؤال التالي الذي يجعل المخرج بداية بحث لا نهاية وهمية؟

> كل تطبيق ناجح يخرج بخريطة لا بحكم فقط، وبسؤال لاحق لا بخاتمة مغلقة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف اختزال الخلاف، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي مجهول مصرح به لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

تطبيق عام على قرار عملي

نموذج تشغيل مختصر

في قرار عملي نبدأ بتحديد الدعوى المركزية لا بجمع الكلام حولها. ثم نسأل: ما القرار أو التصور الذي نريد حمايته من الضياع والهلوسة والاختزال؟

	الخطوة	سؤالها
ثم	تحديد الكيان	ما موضوع التطبيق؟
	الدعوى	ما النتيجة أو الرأي؟
	الأثر	ما الذي يسندها؟
	الضد	ما أقوى اعتراض؟
	الحد	أين تتوقف صلاحيتها؟
	المخرج	نموذج، قرار، سؤال، أو خطة

تطبق المحاكم الثلاث: هل ضاعت الشروط؟ هل زادت دعوى غير مبرهنة؟ هل اختزل التعقيد الضروري؟ وبعدها تطبق محكمة الانفتاح: ما السؤال التالي الذي يجعل المخرج بداية بحث لا نهاية وهمية؟

> كل تطبيق ناجح يخرج بخريطة لا بحكم فقط، وبسؤال لاحق لا بخاتمة مغلقة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تحويل الفرضية إلى نتيجة، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي سؤال مفتوح لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

تطبيق عام على نموذج ذكاء اصطناعي

نموذج تشغيل مختصر

في نموذج ذكاء اصطناعي نبدأ بتحديد الدعوى المركزية لا بجمع الكلام حولها. ثم نسأل: ما القرار أو التصور الذي نريد حمايته من الضياع والهلوسة والاختزال؟

الخطوة	سؤالها
تحديد الكيان	ما موضوع التطبيق؟
الدعوى	ما النتيجة أو الرأي؟
الأثر	ما الذي يسندها؟
الضد	ما أقوى اعتراض؟
الحد	أين تتوقف صلاحيتها؟
المخرج	نموذج، قرار، سؤال، أو خطة

ثم تطبق المحاكم الثلاث: هل ضاعت الشروط؟ هل زادت دعوى غير مبرهنة؟ هل اختزل التعقيد الضروري؟ وبعدها تطبق محكمة الانفتاح: ما السؤال التالي الذي يجعل المخرج بداية بحث لا نهاية وهمية؟

> كل تطبيق ناجح يخرج بخريطة لا بحكم فقط، وبسؤال لاحق لا بخاتمة مغلقة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إخفاء الجهل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي خلافي لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

تطبيق عام على مشروع علمي

نموذج تشغيل مختصر

في مشروع علمي نبدأ بتحديد الدعوى المركزية لا بجمع الكلام حولها. ثم نسأل: ما القرار أو التصور الذي نريد حمايته من الضياع والهلوسة والاختزال؟

الخطوة	سؤالها
تحديد الكيان	ما موضوع التطبيق؟
الدعوى	ما النتيجة أو الرأي؟
الأثر	ما الذي يسندها؟
الضد	ما أقوى اعتراض؟
الحد	أين تتوقف صلاحيتها؟
المخرج	نموذج، قرار، سؤال، أو خطة

ثم

تطبق المحاكم الثلاث: هل ضاعت الشروط؟ هل زادت دعوى غير مبرهنة؟ هل اختزل التعقيد الضروري؟ وبعدها تطبق محكمة الانفتاح: ما السؤال التالي الذي يجعل المخرج بداية بحث لا نهاية وهمية؟

> كل تطبيق ناجح يخرج بخريطة لا بحكم فقط، وبسؤال لاحق لا بخاتمة مغلقة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تعطيل السؤال، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تأمل لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

تطبيق عام على مناظرة أو خلاف

نموذج تشغيل مختصر

في مناظرة أو خلاف نبدأ بتحديد الدعوى المركزية لا بجمع الكلام حولها. ثم نسأل: ما القرار أو التصور الذي نريد حمايته من الضياع والهلوسة والاختزال؟

	الخطوة	سؤالها
	تحديد الكيان	ما موضوع التطبيق؟
	الدعوى	ما النتيجة أو الرأي؟
ثم	الأثر	ما الذي يسندها؟
	الضد	ما أقوى اعتراض؟
	الحد	أين تتوقف صلاحيتها؟
	المخرج	نموذج، قرار، سؤال، أو خطة

تطبق المحاكم الثلاث: هل ضاعت الشروط؟ هل زادت دعوى غير مبرهنة؟ هل اختزل التعقيد الضروري؟ وبعدها تطبق محكمة الانفتاح: ما السؤال التالي الذي يجعل المخرج بداية بحث لا نهاية وهمية؟

> كل تطبيق ناجح يخرج بخريطة لا بحكم فقط، وبسؤال لاحق لا بخاتمة مغلقة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تضخم النموذج، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي نتيجة مشروطة لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

جدول العقوبات المنهجية

خصم الهلوسة والاختزال والنسبة الزائفة

العقوبات المنهجية ضرورية لأن المتوسط العام قد يخفي خطرا قاتلا. قد يكون النص قويا في التركيب لكنه يفشل في النسبة أو يهلوس في دعوى مركزية؛ هنا لا يكفي المعدل، بل يجب خصم مباشر.

الخطر	الخصم
نسبة زائفة مركزية	-30
دعوى مركزية بلا أثر	-20
تعميم من عينة	-15
إخفاء الجهل	-15
اختزال خلاف مؤثر	-10
غياب سؤال مفتوح	-5

الخصم

ليس عقوبة شكلية؛ هو إعلان أن سلامة المخرج لا تقاس بجماله بل بسلامة مواضعه الحرجة.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف تقديم الأسلوب على الدليل، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي راجح لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

سلم النضج المعرفي

من مادة خام إلى معرفة حاكمة

سلم النضج المعرفي يوسع النظرية العامة بأن يجعلها قابلة للانتقال من مخرج واحد إلى نظام مستمر. لا تكفي صفحة جيدة؛ المطلوب آلية تتكرر وتتحسن وتنتج تاريخا من المراجعة.

يتحول الضغط إلى برنامج بحثي حين تحفظ النسخة السابقة، وتراجع أخطاءها، وتضيف مصادر جديدة، وتعدل الرتب، وتوسع الأسئلة. بذلك لا تكون القاعدة مستودعا جامدا، بل جهازا يتعلم من محاكمه.

المكون	وظيفته
الأرشيف	حفظ النسخ
المحكمة	كشف الخلل
التحديث	تغيير الرتب
البرنامج	فتح مسارات طويلة

> النسخة العامة فتحت الأفق لأنها حررت النظرية من مادة واحدة وجعلتها حاكمية معرفة قابلة للتطبيق على كل ما ينتج دعوى أو قرارا أو نموذجا.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف فصل الحكم عن مجاله، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي تركيب لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

ميغابرومبت التشغيل العام

صيغة استعمال مختصرة

صيغة التشغيل العام: عالج الكيان المعرفي التالي وفق ROFSC-G. حدده، سجل دعاواه، رتبها، اذكر آثارها وحدودها، اكشف مخاطر الضياع والهلوسة والاختزال، ابن نموذجا تركيبيا قابلا للفك، ثم اختم بأسئلة تحقق ونقد وتوليد وتقرير موثوقية.

لا تدع الإحاطة. لا تنسب التركيب إلى مصدره. لا ترفع الفرضية إلى نتيجة. لا تسلم الجواب بلا خريطة عمى ومحكمة مخاطر.

- مدخلات: كيان معرفي أو سؤال أو قرار أو مجال.
- مخرجات: سجل دعاوى، نموذج، محكمة، أسئلة، تقييم.
- قيود: تصريح بما لم يتحقق.
- غاية: معرفة تضغط ولا تخادع.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب؛ لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف إسقاط الزمن والسياق، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي قابل للتحقق لا الجزم؛ لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة

الخاتمة: لماذا صارت عامة؟

ما الذي فتحته النسخة العامة

الخاتمة: لماذا صارت عامة؟ يوسع النظرية العامة بأن يجعلها قابلة للانتقال من مخرج واحد إلى نظام مستمر. لا تكفي صفحة جيدة؛ المطلوب آلية تتكرر وتتحسن وتنتج تاريخا من المراجعة.

يتحول الضغط إلى برنامج بحثي حين تحفظ النسخة السابقة، وتراجع أخطاءها، وتضيف مصادر جديدة، وتعدل الرتب، وتوسع الأسئلة. بذلك لا تكون القاعدة مستودعا جامدا، بل جهازا يتعلم من محاكمه.

المكون	وظيفته
الأرشيف	حفظ النسخ
المحكمة	كشف الخلل
التحديث	تغيير الرتب
البرنامج	فتح مسارات طويلة

> النسخة العامة فتحت الأفق لأنها حررت النظرية من مادة واحدة وجعلتها حاكمية معرفة قابلة للتطبيق على كل ما ينتج دعوى أو قرارا أو نموذجا.

طبقة التعميم في هذه الصفحة تقول إن القاعدة لا تسأل عن نوع المادة أولا، بل عن وظيفة الدعوى داخلها. فقد تأتي الدعوى من تقرير أو حوار أو تجربة أو نموذج، لكن اختبارها يبقى واحدا: أثر، رتبة، حد، ضد، وسؤال لاحق. لذلك لا ينهار النظام إذا غاب الكتاب، لأنه لا يبني سلطته على شكل المصدر بل على انضباط سلسلة الحكم.

اختبار النقل إلى مجال آخر: خذ المخرج وبدل مادته دون أن تبدل محكمته. إذا بقيت المحكمة قادرة على كشف ضياع القيد، فالأداة عامة. وإذا احتاجت إلى معرفة مخصوصة، فيجب إعلان ذلك لا إخفاؤه. الرتبة الافتراضية عند الغموض هي ثابت لا الجزم، لأن النظام يفضل نقص اليقين المعلن على يقين مزيف.

اختبار إضافي	سؤاله	علامة النجاح
الأثر	هل توجد قرينة أو سبب؟	لا دعوى عائمة
الحد	أين تعمل الدعوى؟	لا تعميم مفرط
الضد	ما الذي يعارضها؟	لا انغلاق
السؤال	ما التالي؟	لا خاتمة ميتة